

تقرير

دراسة حول «محرقة بلاط»

تحمل خطر انتشار انبعاثات ساخّة

أكدت دراسة للجامعة اللبنانية الأميركية - جيلته أن مهمل النفايات الصنوي إشاؤه في البلدة يحمل خطر انتشار انبعاثات ساخّة وتحدت بعدم المضي في المشروع

لبنان القري

لا تزال أعمال إنشاء مهمل النفايات (قضاء جبيل) متوقفة بقرار من مخفر جبيل منذ منتصف تشرين الأول الماضي. وفق الأعمال لا يسري فقط على مهمل النفايات، بل يشمل كل المنطقة الصناعية التي ستُشيد «وَفراج» مهملها فوق قسم منها، بسبب تعديت ومخالفات وردميات «ضمن العقار 756 ومنه على الأملاك الـ15 البحرية» («الإخبار»، الأثنين 15 تشرين الأول 2018). إضافة إلى أنّ العقار غير المفروز (نحو 50 ألف متر مربع)، مُصنّف إلى ثلاث مناطق: E3 وE4 و«منطقة غابات». وقد استاجره عضو بلدية بلاط عبدو العتيق من وقف مطرانية جبيل المارونية، قبل أن يؤجّر «وَفراج» نحو 10 آلاف متر مربع من المنطة المُصنفة «غابات» لتشيد المهمل. من دون طلب تغيير التصنيف.

بعد الاعتراض الشعبي على المشروع، والأخذ بالرد بين رئيس البلدية أندريه القصيفي من جهة، والعتيق و«وَفراج» من جهة أخرى، دخلت الجامعة الأميركية - جبيل على الخط. ففي الأول من تشرين الثاني الماضي، سلم رئيس الـ«LAU» جوزف جبرا بلدية بلاط تقريراً يتضمن نتائج دراسة قام بها فريق من الجامعة «حول تأثير إنشاء المهمل على البيئة وعلى إنشاء منطقة بلاط والساكين فيها». الدراسة استندت



«وَفراج»: أزيلت التعديت التي كانت السبب في إيقاف العمل (الحركة البيئية اللبنانية)

إلى تقييم الأثر البيئي للمهمل، الصادر في أيلول، وإلى ملف إلكتروني يتضمّن طلبات وقرارات لوزارة البيئة وشكاوى قُدمت إليها. وبناءً على المستندات، وجد الفريق أنّ «مواصفات المعدات التي سيتم استخدامها في المهمل لم ترد في مستند تقييم الأثر البيئي. وبالتالي يصعب التكهّن بسلامة عملية معالجة النفايات الصلبة أو نجاحها». النقطة الثانية هي وجود اختلافات بين تكنولوجيات المعالجة المختارة في مستند تقييم الأثر البيئي، وهي معالجة الإجزاء الخاملة باستخدام تكنولوجيا الانحلال الحراري (...)

رفع مجلس القضاء في «التيار» توصية إلى باسلي بعدم الحاجة إلى العمل

ولفتت إلى أن البند الدولي يُشير

إلى أنّ الانحلال الحراري «لا يُعتبر مفاعلات الانحلال الحراري تبلغ طاقتها الاستيعابية 300 طن، أي أكثر من 10 أضعاف الطاقة الاستيعابية المطلوبة، ما يُشير إلى احتمال وجود مشاريع لمعالجة نفايات ناتجة من بلدات أخرى».

ولفتت إلى أن البند الدولي يُشير إلى أنّ الانحلال الحراري «لا يُعتبر مفاعلات الانحلال الحراري تبلغ طاقتها الاستيعابية 300 طن، أي أكثر من 10 أضعاف الطاقة الاستيعابية المطلوبة، ما يُشير إلى احتمال وجود مشاريع لمعالجة نفايات ناتجة من بلدات أخرى».

ولفتت إلى أن البند الدولي يُشير إلى أنّ الانحلال الحراري «لا يُعتبر مفاعلات الانحلال الحراري تبلغ طاقتها الاستيعابية 300 طن، أي أكثر من 10 أضعاف الطاقة الاستيعابية المطلوبة، ما يُشير إلى احتمال وجود مشاريع لمعالجة نفايات ناتجة من بلدات أخرى».

ولفتت إلى أن البند الدولي يُشير إلى أنّ الانحلال الحراري «لا يُعتبر مفاعلات الانحلال الحراري تبلغ طاقتها الاستيعابية 300 طن، أي أكثر من 10 أضعاف الطاقة الاستيعابية المطلوبة، ما يُشير إلى احتمال وجود مشاريع لمعالجة نفايات ناتجة من بلدات أخرى».

ولفتت إلى أن البند الدولي يُشير إلى أنّ الانحلال الحراري «لا يُعتبر مفاعلات الانحلال الحراري تبلغ طاقتها الاستيعابية 300 طن، أي أكثر من 10 أضعاف الطاقة الاستيعابية المطلوبة، ما يُشير إلى احتمال وجود مشاريع لمعالجة نفايات ناتجة من بلدات أخرى».

ولفتت إلى أن البند الدولي يُشير إلى أنّ الانحلال الحراري «لا يُعتبر مفاعلات الانحلال الحراري تبلغ طاقتها الاستيعابية 300 طن، أي أكثر من 10 أضعاف الطاقة الاستيعابية المطلوبة، ما يُشير إلى احتمال وجود مشاريع لمعالجة نفايات ناتجة من بلدات أخرى».

ولفتت إلى أن البند الدولي يُشير إلى أنّ الانحلال الحراري «لا يُعتبر مفاعلات الانحلال الحراري تبلغ طاقتها الاستيعابية 300 طن، أي أكثر من 10 أضعاف الطاقة الاستيعابية المطلوبة، ما يُشير إلى احتمال وجود مشاريع لمعالجة نفايات ناتجة من بلدات أخرى».

ولفتت إلى أن البند الدولي يُشير إلى أنّ الانحلال الحراري «لا يُعتبر مفاعلات الانحلال الحراري تبلغ طاقتها الاستيعابية 300 طن، أي أكثر من 10 أضعاف الطاقة الاستيعابية المطلوبة، ما يُشير إلى احتمال وجود مشاريع لمعالجة نفايات ناتجة من بلدات أخرى».

ولفتت إلى أن البند الدولي يُشير إلى أنّ الانحلال الحراري «لا يُعتبر مفاعلات الانحلال الحراري تبلغ طاقتها الاستيعابية 300 طن، أي أكثر من 10 أضعاف الطاقة الاستيعابية المطلوبة، ما يُشير إلى احتمال وجود مشاريع لمعالجة نفايات ناتجة من بلدات أخرى».

ولفتت إلى أن البند الدولي يُشير إلى أنّ الانحلال الحراري «لا يُعتبر مفاعلات الانحلال الحراري تبلغ طاقتها الاستيعابية 300 طن، أي أكثر من 10 أضعاف الطاقة الاستيعابية المطلوبة، ما يُشير إلى احتمال وجود مشاريع لمعالجة نفايات ناتجة من بلدات أخرى».

ولفتت إلى أن البند الدولي يُشير إلى أنّ الانحلال الحراري «لا يُعتبر مفاعلات الانحلال الحراري تبلغ طاقتها الاستيعابية 300 طن، أي أكثر من 10 أضعاف الطاقة الاستيعابية المطلوبة، ما يُشير إلى احتمال وجود مشاريع لمعالجة نفايات ناتجة من بلدات أخرى».

ولفتت إلى أن البند الدولي يُشير إلى أنّ الانحلال الحراري «لا يُعتبر مفاعلات الانحلال الحراري تبلغ طاقتها الاستيعابية 300 طن، أي أكثر من 10 أضعاف الطاقة الاستيعابية المطلوبة، ما يُشير إلى احتمال وجود مشاريع لمعالجة نفايات ناتجة من بلدات أخرى».

ولفتت إلى أن البند الدولي يُشير إلى أنّ الانحلال الحراري «لا يُعتبر مفاعلات الانحلال الحراري تبلغ طاقتها الاستيعابية 300 طن، أي أكثر من 10 أضعاف الطاقة الاستيعابية المطلوبة، ما يُشير إلى احتمال وجود مشاريع لمعالجة نفايات ناتجة من بلدات أخرى».

ولفتت إلى أن البند الدولي يُشير إلى أنّ الانحلال الحراري «لا يُعتبر مفاعلات الانحلال الحراري تبلغ طاقتها الاستيعابية 300 طن، أي أكثر من 10 أضعاف الطاقة الاستيعابية المطلوبة، ما يُشير إلى احتمال وجود مشاريع لمعالجة نفايات ناتجة من بلدات أخرى».

عالم الحاصّة

أيّ حقوق لأيّ إنسان؟

حبيب مخلوف

بعد 70 عاماً على إقرار الشريعة العالمية لحقوق الإنسان، بات لزاماً إعادة النظر في هذه الشريعة التي فرضتها ظروف معينة وتاريخ من الجهل والتعديق النفسي. فهي بدت، حينها، متقدمة نسبة إلى الكوارث والارتكابات التي حصلت في العالم، على قاعدة الاستقواء والاستحواذ والتحكّم والاحتكار والاستنثار والاستنزاف... لكن، سرعان ما تبين أنّ كل مظاهر التقدم في هذه الشريعة، ليست إلا تهيئةً لأفكار وقيم لم تكن كافية لإنقاذ الجنس البشري وتحقيق السلام والاستقرار والعدالة. يُفترض إعادة النظر في هذه الشريعة، لا لأنها لم تُطبّق أو لم تُحترم على نطاق واسع فحسب، بل لأنها لم تكن كافية ولا عادلة بالطلق، فهي، في جوهرها، متحورّت حول الإنسان باعتباره محور الكون وصاحب القيمة العليا، في كرامته ومتطلباته للبقاء، من دون تحديد ومن دون ضوابط. وقد صدّقت على اعتماره «السيد» المطلق الحقوق والصلاحيات في استباحة بقية الكائنات وإخضاعها حتى الاستنزاف، تحت سقف ضيق جداً يقول بحفظ حقوق الغير أيضاً. ولكن، ليس كل «غير» أو «آخر»، وإنما فقط من يشبهوننا لناحية الوظيفة (مع تجاوز شكلي للعرق واللون والطبقة) وتناقص معهم الحق في الاستفادة من الموارد المتاحة، فيما لم تتطرق هذه الشريعة إلى حقوق بقية الكائنات غير الإنسانية التي تتشارك معها في شبكة الحياة نفسها، ولا حفظت حقوق الإنسان في الأجيال المقبلة!

فعن أي حقوق إنسانية نتحدث الشريعة، وهي لا تحترم حقوق بقية الكائنات التي تناقس معها العيش في أنظمة إيكولوجية متشابكة ومتكاملة، مع علمنا أنّ أي خلل يصيب أحد أعضائها، يمكن أن يسبّب تدميرها كلها بأنواعها كافة، وبينها النوع الإنساني؟! وماذا عن حفظ حقوق الأجيال المقبلة ونحن نتصرف كأننا الجيل الأخير على هذا الكوكب؟

وضمن أي مبادئ حقوقية وقواعد ديمقراطية نسمح لأنفسنا، على سبيل المثال، بالحفر لسحب الطاقة المخفوية التي تشكلت خلال ملايين السنين واستهلاكها في مئة سنة، وعدم حفظ حقوق الأجيال المقبلة، مع علمنا بأن هذه الموارد غير متجددة وناضبة حتماً؟ وضمن أي قواعد ديمقراطية يوافق البرلمان اللبناني (وأي برلمان) على قانون النفط وعلى تقسيم البوكرات والغاز للغاز والديون...؟ وأي ديون نحمّل الأجيال المقبلة بسبب جشعنا وفسادنا وسوء إدارتنا للموارد والاقتصاد وحياتنا العامة؟ عن أي قواعد ديمقراطية نتحدث فيما نتخذ قرارات ديكتاتورية اليوم تضرّ بمصالح الأجيال المقبلة وحقوقها بالوصول إلى موارد يفترض أن تبقى مستدامة وسليمة كما هي في طبيعتها؟ ومن سمح للمجتمع المدني بأن يتحكم بحقوق المجتمع الحيوي (الذي يضم أنواعاً أخرى غير النوع البشري)؟ وبأي مخطق استقوائتي واستنساخي يتوقف مطلب المساواة عند الجسدين ولا ينسحب على بقية الأنواع؟

وإذا كانت المشاكل العالمية الكبرى، مثل تغير المناخ، قد أصبحت عابرة للحدود، وإذا كانت الأمراض والأوبئة الجديدة مثل بعض أنواع الأنفلونزا (الخنزير والطيور...) قد أصبحت عابرة للنوع مع بقية الكائنات... ألا يفترض أن نعيد النظر بمنظوماتنا الأخلاقية والقيمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحقوقية، لتستوعب كل هذه التطورات، وأن نعيد النظر في شريعة حقوق هذا الإنسان الذي تركّ وحده يواجه مصيراً بات يهدّده هو نفسه بالاقتراض؟

في الخلاصة، ولمناسبة الذكرى الـ 70 للإعلان العالمي لشريعة حقوق الإنسان، وانعقاد اللقاء الذي تنظمه الحركة الثقافية في أنطلياس اليوم تحت عنوان «حقناً»، نقترح، كإجراء عملي، إضافة معطين أساسيين على شريعة حقوق الإنسان، هما باختصار، الأخذ بالاعتبار حياة بقية الكائنات التي تتشارك معها في العيش في شبكة الحياة نفسها وفي وحد المصير، لحفظ ديمومتها وسلامتها أولاً، وحفظ حقوق الأجيال المقبلة التي يتمتع إنسانها بالحقوق نفسها للإنسان الحالي، وترجمة ذلك في القوانين والتشريعات الدولية والداستاتير والقوانين والسياسات الوطنية... مع العلم، أنّ معيار عدالة أي شريعة وأي قانون وأي حق، هو في مدى حقيقته أعظم وأشمل خير في حال تطبيقه، فعلاً بشكل كامل وشامل.

رقم اليوم

5 مليارات

شخص

هو العدد المتوقع ان يلفه مستخدمو الانترنت عبر الهاتف المحمول حول العالم بحلول عام 2025. علماً ان عدد هؤلاء، وصل إلى 3,3 مليار عام 2017. بحسب تقرير «الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول» لعام 2018. وساهم الارتفاع الملحوظ في الاتصا بالانترنت



(مروان طحطح)

تقرير

«اللبنانية» معتمدة عالمياً بشهادة فرنسية

الجامعية والمستشفيات والهيئات المجتمعية والاقتصادية والصناعية ممن لهم شأن مع الجامعة اللبنانية. وطرحنا اللجنة كل الأسئلة التي تطاول مجالات الاعتماد ومعاييرها، واستندنا التقييم إلى أهداف شملت ستة مجالات مشتركة وهي: الاستراتيجية والحوكمة، البحث والتعليم، المسار الدراسي للطلاب، العلاقات الخارجية، التوجيه، الجودة والأخلاقيات. مدة التقييم 3 سنوات، على أن تقوم لجنة الـ HCERES بزيارة الجامعة الرسمية تعتمدها الدولة الفرنسية. كما مطلوبة وفقاً للمعايير العلمية، كما لبنان وفي كل مجالات المعرفة، من خلال العديد من الاساتذة المؤهلين. وتعكس صورتها ثروة لبنان المتعدد الثقافات، وتلتقي المؤسسة معايير الاعتماد وتتمتع بمستوى جند من الجودة». الخبير زهّ رئيس الجامعة فؤاد أيوب في مؤتمر صحافي عقده امس، في خضمّ الهجمة المخنّهجة لتدمير الجامعة الرسمية المتعددة لتدمير الجامعة الرسمية الوحيدة، وأوضح أيوب ان مؤسسة التقييم هي مؤسسة رسمية تعتمدها الدولة الفرنسية والمطلوبة وفقاً للمعايير العلمية، كما ومن ممثلين عن الجامعات في الداخل والخارج، وعن الوزارات والوكالات العالي في فرنسا واعتمادها، كما

قائه الحاج

نالت الجامعة اللبنانية «شهادة الاعتماد المؤسسي» من المجلس الأعلى لتقييم البحوث والتعليم العالي (HCERES) الفرنسي، وجاء في قرار اعتمادها، «الجامعة تقدّم إمكانية الحصول على التعليم العالي لكلّ الشرائح الاجتماعية في كلّ أنحاء لبنان وفي كلّ مجالات المعرفة، من خلال العديد من الاساتذة المؤهلين. وتعكس صورتها ثروة لبنان المتعدد الثقافات، وتلتقي المؤسسة معايير الاعتماد وتتمتع بمستوى جند من الجودة».

الخبير زهّ رئيس الجامعة فؤاد أيوب في مؤتمر صحافي عقده امس، في خضمّ الهجمة المخنّهجة لتدمير الجامعة الرسمية المتعددة لتدمير الجامعة الرسمية الوحيدة، وأوضح أيوب ان مؤسسة التقييم هي مؤسسة رسمية تعتمدها الدولة الفرنسية والمطلوبة وفقاً للمعايير العلمية، كما ومن ممثلين عن الجامعات في الداخل والخارج، وعن الوزارات والوكالات العالي في فرنسا واعتمادها، كما

الخبير زهّ رئيس الجامعة فؤاد أيوب في مؤتمر صحافي عقده امس، في خضمّ الهجمة المخنّهجة لتدمير الجامعة الرسمية المتعددة لتدمير الجامعة الرسمية الوحيدة، وأوضح أيوب ان مؤسسة التقييم هي مؤسسة رسمية تعتمدها الدولة الفرنسية والمطلوبة وفقاً للمعايير العلمية، كما ومن ممثلين عن الجامعات في الداخل والخارج، وعن الوزارات والوكالات العالي في فرنسا واعتمادها، كما

الخبير زهّ رئيس الجامعة فؤاد أيوب في مؤتمر صحافي عقده امس، في خضمّ الهجمة المخنّهجة لتدمير الجامعة الرسمية المتعددة لتدمير الجامعة الرسمية الوحيدة، وأوضح أيوب ان مؤسسة التقييم هي مؤسسة رسمية تعتمدها الدولة الفرنسية والمطلوبة وفقاً للمعايير العلمية، كما ومن ممثلين عن الجامعات في الداخل والخارج، وعن الوزارات والوكالات العالي في فرنسا واعتمادها، كما



عمر ايوب من قاعة المشككين بضرورة وجود جامعة واحدة (مروان بوحد)

المالي لتغطية نفقات الأخط. أيوب غمز من قاعة المشككين بضرورة وجود جامعة لبنانية واحدة موحدة باقول إنّ «النتيجة التي خرج بها فريق دولي محاييد أفرجحتنا، لكنها لم تدهشنا، نحن العالين بمستوى الجامعة وموثوقية شهاداتها، ربما تدهش آخرين ممن يُشكّون بالجامعة». وردّ على من يتهم الجامعة بالهدر والفساد «لأننا خفضنا العجز الناتج من مستحقّات على الجامعة بنسبة 60%، ضمن سياسة خلق الموازن المالي، من أجل بلوغه شغل كامل في عام 2020، كما حقّقنا وفراً يزيد على 20% من كلفة مستّريات الجامعة».